

«المشروعات الصغيرة.. الإنجازات والعواقب» في دراسة قيمة لـ د.سلطان الخلف (1 - 2)

دعوة صاحب السمو إلى عقد مؤتمر وطني للشباب تتوج مساعي الشباب لتسخير طاقاتهم الخلاقة في خدمة الوطن

د.الخلف في سطور



شغل د.سلطان الخلف مواقع عديدة منها منصب نائب المدير العام لشؤون الثروة الحيوانية بالهيئة العامة لشؤون الزراعة كما قام بأعمال نائب المدير العام للشؤون الإدارية والمالية بالإتابة ورأس اللجنة الإقليمية للشرق الأوسط لمكتب الأوبئة الدولي بالإضافة لاختياره رئيساً لرابطة الأطباء البيطريين في الكويت وانتخابه أميناً عاماً مساعداً لشؤون التخطيط والمتابعة لاتحاد الأطباء البيطريين العرب. ود.سلطان الخلف هو والد شهيد أسير وله مساهمات عديدة في هذا الملف حيث شغل عضوية اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين ورئيس اللجنة الإعلامية في اللجنة وغيرها العديد من المساهمات والعضويات.

تجيء دعوة صاحب السمو الأمير، حفظه الله، في سياق كلمته السامية في افتتاح دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الرابع عشر لمجلس الأمة في النطق السامي حيث أولى سموه، حفظه الله رعايته الشباب وتوجيه سموه الديوان الأميري السى عقد مؤتمر وطني للشباب يتوج مساعي الشباب لتسخير طاقاتهم الخلاقة لخدمة الوطن.

إن هذه الدعوة الكريمة تجيء في ظل قلق الشباب على وطنهم في ظل عدم الاستقرار الحاصل في الوطن بسبب الصراعات المتكررة الحاصلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في مجلس الأمة والسلطة التنفيذية المتمثلة في الحكومة وعلى مدى 7 سنوات وإن كانت بدرجات مختلفة.

كما تجيء دعوة سموه هذه والشباب يعاني مشاكل الحصول على الرعاية السكنية في ظل التزايد المخيف في أعداد من ينتظرون دورهم في الحصول على سكن والتي بلغت أعدادهم 96 ألف طلب، هذا بالإضافة إلى الانتظار الطويل للحصول على الوظيفة في ظل الأعداد المتزايدة بشكل مقلق للطلابين للوظيفة والتي بلغ عددهم 40 ألفاً.

إن هذه المنغصات التي تشغل بال الشباب يجب أن تأخذ أولوياتها لدى السلطتين وهناك شعور بالتفاؤل ولله الحمد رغم كل المشائمين خاصة في ظل وجود التغيير في رأس السلطتين التشريعية والتنفيذية في أن يقود رأس السلطتين السقينة إلى بر الأمان نحو وطن مشرق بإذن الله.

إن دعوة سموه للمؤتمر الوطني للشباب سيبدأ ولا شك أعداداً كثيرة وساتناول أحد هذه الأبعاد وهي المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أحد أهم القضايا التي تهتم بها الأم نظراً لما تشكله من أهمية في توفير فرص العمل للشباب وتخفيف الضغط على الحكومة وتشجيع الاقتصاد وإيجاد رافد مهم للصناعات الكبيرة، ولقد وضع سموه حفظه الله إحدى ركائز هذا المؤتمر في مبادرة سموه حفظه الله بإنشاء صندوق الحياة الكريمة أو ما يسمى بصندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي أطلقها سموه في القمة الاقتصادية التي عقدت في الكويت في يناير وبذلك يكون سموه، حفظه الله قد أسس بهذه الدعوة وهذه المبادرة إحدى أهم ركائز الاهتمام بمستقبل الشباب الكويتي.

وتحاول في هذه الدراسة انطلاقاً من دعوة سموه أن نستعرض بعض المحاور المهمة التي تتركز عليها قضية المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها إحدى أهم ركائز المؤتمر الوطني للشباب.

المحور الأول: مبادرة سمو الأمير حفظه الله بإنشاء صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونظرة على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت والوطن العربي

قبل الدخول في مبادرة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد من أجل إنشاء صندوق الحياة الكريمة أو ما يسمى بصندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة كان لابد لي أن أعرج قليلاً لتسليط الضوء على مشكلة ما زال تعاني منها الدولة والتي ستكون عقبة حقيقية في تحقيق طموحات صاحب السمو الأمير في رؤية هذا الحلم الذي تعدى حدود الكويت إلى أقطار العالم العربي.

إن الكويت لديها من القوانين التي تعتبر من أفضل القوانين في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والبيئية والزراعية وغيرها حيث تضاهي في الحقيقة الكثير من الدول العربية والثامية ولكن أين المشكلة؟ في الحقيقة إن العبرة ليست في طرح القوانين والقرارات التي ما أكثرها وتمتلي بها أدراج مؤسسات الدولة ولكن العبرة في التنفيذ فمشاريع القوانين التي تقدمها الدولة ويتم تنفيذها من مجلس الأمة ويتم تنفيذها من خلال أجهزة الدولة المختلفة والتي تهدف في النهاية إلى تطوير العمل وتشجيع الاستثمار ودفع عجلة التنمية تصطدم كثيراً بالمعوقات المرتبطة بمؤسسات الدولة، هذا بالإضافة إلى عدم الاستقرار الذي



صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد أثناء اعلانه عن صندوق المشروعات الصغيرة خلال القمة الاقتصادية في الكويت

الإساءة إليهم، فليس هذا من الحرية أو الشجاعة، كما نرفض رفضاً قاطعاً أي خروج على القانون أو محاولة لأن يأخذ أحد حقه بيده أو يضع القانون بين يديه مهما ظن أنه صاحب حق، أو أن قضيتيه عادلة، فالكويت هي وستبقى دائماً بعون الله دولة قانون ومؤسسات، قضائها مشهود له بالنزاهة والعدل وهو الملجأ والملاذ الأول والأخير لكل صاحب حق، وقد وجهت الحكومة لاتخاذ جميع الاستعدادات والتدابير اللازمة للحفاظ على أمن الوطن وصيانة ثوابته وحماية استقراره.

الأخوة الأعضاء المحترمون، يواجه اليوم وطننا العزيز جملة من التحديات الداخلية والأخطار الخارجية تعزل مسيرته على طريق البناء والتقدم وتعيق جهوده لتحقيق التنمية حاضراً وتهدد أجياله القادمة مستقبلاً، إن لم نحسن التعامل معها، وننشط جميعاً لمواجهتها متعاونين ومتكاتفين لدفع شرورها وانقضاء عواقبها.

كما يجب أن يستحوذ على اهتمامكم إصلاح الخلل في هيكل الاقتصاد الوطني وذلك بتنوع مصادر الدخل وخلق فرص عمل منتجة لأبنائنا، وإن يكون اهتمامكم كذلك العمل على تحديث مناهج وطرق التربية والتعليم بحيث توأكب ما وصلت إليه الدول المتقدمة.

أن هناك جيلاً من الشباب الواعد السذي يريد أن يبني مستقبله مستلهماً عبق الماضي من آباءهم الذين بنوا الكويت وعمرها بسواعدهم وأبدعوا في رحلاتهم من أجل الغوص على اللؤلؤ والتجارة مع أفريقيا والهند فتركوا لنا -رحم الله الميت منهم والحي- تلك الآثار والبصمات الجميلة يستلهم منها الشباب جيلاً بعد جيل حقيقة حب هؤلاء الكوكبة الرائدة لوطنهم وأرضهم فعاشوا على هذه الأرض الطيبة مستخدمين متحابين حضراً وبدوا ستة وشعة لم يشعر أي من هذه الفئات بفقوتها وتميزها وتعاليمها على غيرها... هكذا كانت الكويت بكل أطيافها وستبقى بإذن الله رأسخة في تراثنا العميق مهما حاول أصحاب النفوس الضعيفة النيل منها.

تعود بعد هذه المقدمة للدخول إلى صلب الموضوع وهو مبادرة صاحب السمو الأمير، حفظه الله ورعا، تجاه المشاريع الصغيرة حيث أدرج صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد حفظه الله ورعا بحسه الثاقب أهمية توجيه الشباب لما ينفعهم ويصلحهم ويكونون لبنية صالحة ومنتجة ليس فقط على مستوى الكويت بل على مستوى الوطن العربي الكبير فكانت مبادرة الكريمة، حفظه الله، التاريخية التي أطلقها في القمة الاقتصادية التي عقدت في الكويت يناير 2009 التي سيؤرخها التاريخ في سجله الكريم، حفظه الله، وهي المبادرة الخاصة بإقامة صندوق الحياة الكريمة أو ما يسمى بصندوق ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها القمة الاقتصادية والتنمية الأولى حيث أعلن سموه حفظه الله عن تيرعه بمبلغ 500 مليون دولار مساهمة من الكويت لتفعيل الأمين العام المساعد لجامعة الدول

العربية للشؤون الاقتصادية السفير محمد التويجري فإن هذا الصندوق قد وصلت مشاركات الدول فيه إلى 25٪ مليار دولار وسيقوم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بإقرار لوائح الصندوق والقيام بإدارة هذه المبادرة التنموية ولا شك أن هذه المبادرة الكريمة من سموه تأتي في سياق حرص سموه على تعزيز العمل العربي الاقتصادي المشترك والنهوض بدور القطاع الخاص في الدول العربية.

وقد كان إقرار وزراء المالية العرب ومثلوهم لللائحة التنفيذية لإدارة الحساب الخاص بمبادرة صاحب السمو الأمير حفظه الله لدعم وتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي بتاريخ 2010/10/18 تتويجا ونجاحاً خطوة مهمة على الطريق الصحيح نحو التعاون العربي المشترك لحياة كريمة للشعوب العربية ولا شك أن هذا الصندوق سيكون رافداً مهما لمعالجة الفقر والبطالة في الوطن العربي.

إن هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة أصبحت قاعدة وخياراً استراتيجياً لمواجهة الإزمات المالية التي تعصف بالعالم وانعكاساتها السلبية على المجتمعات العربية خاصة التي تعاني من تفاقم الفقر وتدني مستويات المعيشة فيها. إن نجح الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي يشكل أهم الصناديق التي رسخت العمل العربي من خلال نجاحاتها المستمرة في التنمية العربية يواجه الآن تحدياً من نوع خاص وهو تنفيذ مبادرة صاحب السمو الأمير من جانب وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

التي تحتاج إلى فهم ودراسة متأنية لاحتياجات الدول ووضع آلية لجذب الشباب العربي للانخراط في مجالات الاستثمار المختلفة وعلى رأسها مشاريع الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والتي سيكون لها دور مهم وفاعل من أجل معالجة مشكلة الفقر التي تعاني منها الكثير من الدول العربية في ظل التحديات العالمية الناشئة من تغيرات المناخ والجفاف والأزمات المالية التي تعصف باقتصاديات الدول المتقدمة وانعكاساتها على الدول الفقيرة.

ولا شك أن هذا الصندوق سيساهم في معالجة الكثير من مشكلات البطالة ورفع مستوى المعيشة للكثير من الدول العربية المساهمة في الصندوق إذا ما أحسن استغلال هذه المشاريع وجاءت وفق خطة مرسومة لتنمية هذه المشاريع تأملس حاجات الناس وتطلعات الشباب الذين هم ركيزة هذه المشاريع.

إن أي استغلال لهذه المشاريع بعيداً عن طموحات الشباب سيفرغ هذا الصندوق من محتواه التنموي الحقيقي ويصعب في جوب فئة محدودة من المجتمع وهنا يأتي دور الصندوق العربي في ضرورة الصرامة في تطبيق لوائح الصندوق وعدم الانحراف عن مساره الذي أنشئ من أجله وإننا على ثقة تامة بقدرة هذا الجهاز والعاملين فيه وعلى رأسهم الأخ الكريم عبداللطيف الحمد بقيادة هذا الصندوق بالشكل الذي يحقق طموحات صاحب السمو الأمير حفظه الله، ولقد جاءت مبادرة الصندوق العربي من خلال تقديمه مبلغ 100 مليون دولار والتي اعتمدها وزراء المالية العرب وترجمة حقيقية وشعورية من الصندوق بعظم المسؤولية. إننا نطالب الأخ عبداللطيف الحمد والنائب وشعوره الوطني ألا ينسى دور الجهات الحكومية المختصة والعامة في المشاريع الصغيرة وعلى رأسها الشركة الكويتية للمشاريع الصغيرة والبنك الصناعي ودعم هذه المؤسسات الواعدة وتفعيل دورها لمساعدة الشباب وتحقيق طموحات صاحب السمو الأمير، حفظه الله.

ولابد من التوقف قليلاً عند مسألة الهم الكويتي ودور السلطة التشريعية والتنفيذية للتعاون معاً من أجل إنجاح مبادرة صاحب السمو الأمير، حفظه الله، على مستوى الكويت حيث أنه ليس من هذه المبادرة الكريمة من صاحب السمو الأمير ومن رحم الكويت ثم تواجه المشاكل والعقبات وتكون الكويت آخر المستفيدين من هذه المبادرة، إن هناك كوكبة صاعدة من الشباب الطموح التي تحتاج إلى دعم، والكويت دائماً بشبابها إلى طموح خلاقة في مبادراتها في

قبل القيادات بالإضافة لتدخل النواب ومن خلال التهديد للوزير المشغول بموضوع الاستجابات التي ليس لها في معظمها إلا أهداف حزبية أو فئوية أو طائفية أو سياسية أو انتخابية وآخر هدف هو مصلحة الدولة.

كما يشير صاحب السمو الأمير في خطابه الأخير إلى أهمية الإصلاح الداخلي، حيث يقول سموه حفظه الله: «واليوم وقد اختاركم الشعب كعملة له لعضوية مجلس الأمة ومشاركين في مسؤولية قيادة هذه المرحلة من مسيرتنا الديموقراطية، فإن الكويت تنتظر منكم أن تكونوا على مستوى المسؤولية وترتفعوا إلى مستوى تحديات الإصلاح الداخلي وتحقيق التنمية الشاملة ومواجهة المستجدات والتغيرات الخطيرة على الساحة الدولية، والأحداث والصراعات الدبلوماسية التي تتجتاح المنطقة، وإعين أبعادها مدركين لتأثيرها وأخطارها على بلدنا».

لذلك فإن الكويت تعيش وبالتحديد منذ 20 عاماً وبعد الاحتلال العراقي الأثر على الكويت حالة من عدم الاستقرار في التنمية بسبب تباطؤ وتأخير وصراعات وتجاهلات بين السلطتين التشريعية (مجلس الأمة) والسلطة التنفيذية (الحكومة) وفي النهاية تأخر تنفيذ العديد من المشاريع الحيوية في الدولة وعدم استقرار الحكومات المتعاقبة والتغيير المستمر للوزراء، كما أشرنا، الذي انعكس سلباً بعدم استقرار القرار في هذه الوزارات وتزايد الصراع على المناصب القيادية داخل هذه الوزارات من

عناهم ومسؤولية عظمي تجاه وطنهم وتجاه جيل الشباب الطموح الذي يريد أن يبني مستقبله بعيداً عن كل هذه التجاذبات والصراعات التي تقوم على الإحباط والخوف على مستقبلهم، ويقول سموه حفظه الله: نحن اليوم أيها الأخوة على منشار مرحلة جديدة فاصلة في ممارسة الديموقراطية النيابية، فليس معقولاً ولا مقبولاً ونحن نختفي بمسرور 50 عاماً على إصدار دستورنا والعمل به أن نظل نتحدث عن «تجربة» نيابية بل يجب أن نتحدث عن إنجاز حضاري مشهود ومسيرة ثابتة راسخة القواعد كاملة الأركان، مسيرة لا رجعة فيها تجازت مرحلة التجارب الناشئة وصمدت في وجهه العواصف والأواء الطارئة، وواجبنا جميعاً اليوم أن نعمل على انضاجها وترشيدها وتعاون لتعزيرها وتطوير وتفصيل أرائها، نستفيد من دروس الماضي سعياً لارتقاء بها إلى الكمال المنشود وتحقيق أهدافها وغاياتها السامية.

انتهاك القانون ويضيف سموه حفظه الله قائلاً: تعرض وطننا وأمننا في الأونة الأخيرة لأعمال غير مسبوقة ليست من الحرية ولا تمت للديموقراطية بصلة، وإنما تتشكل انتهاكاً صارخاً للقانون وتنافي قيم الكويت وطبائع أهلها وتندر بشر كبير وتهديد بأحراق ديرتنا.

إننا نرفض رفضاً قاطعاً المس بكرامة الناس أو تجريدهم أو

بمعانيه الوزراء المرتبط بالتغيير المستمر للحكومة، هذا فضلاً عن انشغالهم بموضوع الاستجابات التي ليس لها في معظمها إلا أهداف حزبية أو فئوية أو طائفية أو سياسية أو انتخابية وآخر هدف هو مصلحة الدولة.

كما يشير صاحب السمو الأمير في خطابه الأخير إلى أهمية الإصلاح الداخلي، حيث يقول سموه حفظه الله: «واليوم وقد اختاركم الشعب كعملة له لعضوية مجلس الأمة ومشاركين في مسؤولية قيادة هذه المرحلة من مسيرتنا الديموقراطية، فإن الكويت تنتظر منكم أن تكونوا على مستوى المسؤولية وترتفعوا إلى مستوى تحديات الإصلاح الداخلي وتحقيق التنمية الشاملة ومواجهة المستجدات والتغيرات الخطيرة على الساحة الدولية، والأحداث والصراعات الدبلوماسية التي تتجتاح المنطقة، وإعين أبعادها مدركين لتأثيرها وأخطارها على بلدنا».

لذلك فإن الكويت تعيش وبالتحديد منذ 20 عاماً وبعد الاحتلال العراقي الأثر على الكويت حالة من عدم الاستقرار في التنمية بسبب تباطؤ وتأخير وصراعات وتجاهلات بين السلطتين التشريعية (مجلس الأمة) والسلطة التنفيذية (الحكومة) وفي النهاية تأخر تنفيذ العديد من المشاريع الحيوية في الدولة وعدم استقرار الحكومات المتعاقبة والتغيير المستمر للوزراء، كما أشرنا، الذي انعكس سلباً بعدم استقرار القرار في هذه الوزارات وتزايد الصراع على المناصب القيادية داخل هذه الوزارات من



المشاريع الصغيرة ودور فعال في تنمية المجتمع

